الأنباء
الثلاثاء 19 يوليو 2011

وزراء الخارجية الأوروبيون يكررون الدعوة إلى تغيير النظام.. وقطر تسحب سفيرها من دمشق

سورية: الاشتباكات الطائفية تطل برأسها في حمص بعد سقوط 30 شخصاً

البوكمال «على صفيح ساخن».. وعودة الهدوء إلى حماة

عواصم ـ وكالات: استحوذت مدينتا حمص والبوكمال على المشهد الأمني السوري بموازاة المظاهرات التي تجددت في أكثر من مدينة احتجاجا على استمرار القمع والحل الأمني فيما عاد الهدوء إلى مدينة حماة التي فتحت فيها المحال بعد اسبوعين من الاضراب، بينما كان اغلاق السفارة القطرية بدمشق وسحب السفير القطري في دمشق زايد الخيارين هو الحدث السياسي الابرز على الساحة السورية.

فقد تصاعدت المخاوف من أن تأخذ الامور منحى طائفيا، بعد اعلان المرصد السوري لحقوق الإنسان ان اكثر من 30 قتيلا سقطوا في اشتباكات بين موالين ومعارضين للرئيس بشار الأسد في حمص، وهو ما نفاه شهود عيان ومسؤولو اللجان التنسيقية متهمين قوات الامن بقتل هؤلاء لإشعال فتنة طائفية في المدينة واتهام المتظاهرين بالوقوف خلفها.

هذا وقد عاد الهدوء الى حمص امس، وقال رئيس الرابطة السورية لحقوق الانسان عبد الكريم الريحاوي ان قوات الامن تدخلت ووضعت حدا لاعمال العنف في المدينة.

واعتبر ان الصدامات التي بدأت مساء السبت بين بعض السكان السنة والعلويين «مؤشر خطير للتفتت» الذي يهدد المجتمع السوري «ان لم يتم التوصل الى حل للازمة» الناجمة عن الحركة الاحتجاجية التي بدأت قبل اربعة اشهر.

واكد ان اعمال العنف في هذه المدينة التي يتعايش فيها السنة والعلويون والمسيحيون اوقعت السبت والاحد حوالى 30 قتيلا وعشرات الجرحى اضافة الى احراق محلات تجارية، وقد وقعت الاشتباكات بعد قتل ثلاثة من انصار النظام خطفهم مجهولون واعيدت جثثهم مبتورة الاعضاء الى اهاليهم.

واضاف ان الاقتتال اندلع السبت على شكل تضارب واشتباكات بالعصي بين الطرفين ثم ما لبث ان تطور الى اشتباكات مسلحة.

لكن نشطاء المعارضة قالوا ان أحياء الخالدية ودير بعلبة والقصور والبياضة شهدت انتشارا أمنيا واسعا واتهم نشطاء معارضون «الشبيحة» بالاعتداء على المواطنين واطلاق النار بشكل عشوائي في أحياء المدينة وسط أنباء عن سقوط اصابات عديدة.

من جهته قال محمد صالح وهو نشط مقيم في حمص ان الهدوء عاد الى المدينة لكن السكان يشعرون بتوتر.

واضاف ان مجموعة من الرجال العلويين فقدوا يوم الخميس وتم العثور على جثث اربعة منهم يوم السبت وقد اقتلعت اعينهم ثم عثر على ست جثث جديدة بينهم اربعة من رجال الشرطة. ولا يزال عدد الذين فقدوا غير معروف حتى الآن.

وقال صالح عبر الهاتف «بعض الناس من حيهم (في المنطقة العلوية) خرجوا الى الشارع واحرقوا ونهبوا ودمروا 12 متجرا على الاقل اصحابهم من السنة».

واضاف «القوى الامنية كانت تراقب ولم تفعل اي شيء. لقد رأيت ذلك. ثم بدأ اطلاق النار ولم نعرف من اين اتى وبدأ الناس يموتون من كلا الجانبين».

وقال صالح ان سكان حمص يلقون باللائمة على «الشبيحة» من العلويين والسنة في اعمال العنف، مضيفا «هذا امر خطير جدا ونحن نحاول تهدئة الامور. لا احد في حمص يقبل ذلك. الناس لا يريدون هذه الانقسامات (الطائفية)».

وكان الجيش دخل ايضا الى مدينة الزبداني التي شهدت تظاهرات ضخمة ضد النظام كما قال عبد الكريم الريحاوي.

واشار رئيس الرابطة السورية لحقوق الانسان الى ان العسكريين قاموا «بتفتيش المنازل واعتقلوا اكثر من 50 شخصا» في هذه المدينة الواقعة على بعد 50 كلم شمال غرب دمشق والقريبة من الحدود اللبنانية.

وقام الجنود ايضا بتوقيف حوالي 200 شخص بينهم الكاتب علي العبدالله احد الوجوه البارزة في المعارضة، في قطنا على بعد 25 كلم الى جنوب العاصمة دمشق كما قالت الرابطة.

رجال الشرطة يشيعون زملاء لهم سقطوا في حمص مؤخرا (أ.ب)

البوكمال

وفي سياق مواز شددت قوات الجيش والأمن من حصارها لمدينة البوكمال على الحدود مع العراق وقال نشطاء ان المدينة «محاصرة بنية اقتحامها عسكريا»، محذرين من حدوث «مجازر» في حال حدوث ذلك.

وتمركز الجيش عند اطرافها حيث جرت عملية انزال لمظليين لكن لم يجر اي اتصال بين العسكريين والسكان بحسب المصدر نفسه.

وذكرت صحيفة الوطن القريبة من السلطة امس ان الوضع في مدينة البوكمال التي يستعد الجيش لدخولها «على صفيح ساخن».

وقالت الصحيفة ان «التوتر استمر في البوكمال بعد أن عاشت المدينة أحداثا مؤسفة تسببت بها مجموعات من المحتجين الذين تحولوا الى مجموعات مسلحة قامت باعمال حرق وتكسير وترهيب لحياة المواطنين الذين نزح بعضهم الى القرى المجاورة والى مدينة دير الزور» التي تبعد 125 كيلومترا الى الشمال الغربي.

واضافت ان «بعض ابناء البوكمال وجهوا نداءات استغاثة كثيرة يطلبون فيها ضرورة التدخل السريع من قبل الجهات الحكومية المعنية لنزع فتيل الفتنة ومظاهر العنف المسلح وتهدئة وضع الشارع».

وفي دير الزور في الشرق ايضا اعتقل حوالى مائتي شخص، كما اعلن ناشطون.

من جهتها فقد نقلت قناة العربية عن شهود عيان قولهم ان مظاهرة خرجت للمرة الأولى في مدينة شهبا، ذات الأغلبية الدرزية مع توافد متظاهرين من قرى ومدن مجاورة في محافظة السويداء، فيما أفادت أنباء بتدهور الوضع الإنساني في قطنا بسبب استمرار الهجمة عليها وحصارها لليوم الخامس.

مواقف اوروبية

في غضون ذلك دعا عدد من وزراء الخارجية الاوروبيين امس الاثنين الى تغيير النظام في سورية مع استمرار القمع، بينما طالب وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ باستقالة الرئيس بشار الاسد اذا لم يجر اصلاحات في بلاده.

واعلن هيغ على هامش اجتماع بروكسل مع نظرائه الاوروبيين ان «القرار يعود الى الشعب السوري. لكني اعتقد انه يجدر بالرئيس الاسد اجراء اصلاحات او الانسحاب من السلطة».

واضاف «سيأتي بالتأكيد وقت يجب فيه اقرار عقوبات جديدة»، مذكرا بان الاتحاد الاوروبي سبق ان اقر سلسلة عقوبات ضد النظام السوري.

بدوره اعتبر وزير الخارجية السويدي كارل بيلت من جهته انها «ليست مسألة اشخاص، انها مسألة نظام. على النظام ان يفسح في المجال امام نظام جديد. هذا امر واضح للغاية».

واضاف ان «النظام وصل الى نهايته. لقد فقد مصداقيته وشرعيته»، مبديا «تأثره بوحدة المعارضة وطابع اللا عنف الذي تتحلى به. انه عامل مشجع».

وبحسب وليام هيغ، فانه «ينبغي العمل بشكل وثيق مع تركيا» على الملف السوري. وقال «نحن بحاجة الى سياسة تعاون خارجية حقيقية بين دول الاتحاد الاوروبي وتركيا التي لها من التأثير على سورية اكثر من عدد كبير من الدول الغربية».

وقد أكد وزراء الخارجية الأوروبيون استعدادهم لفرض مزيد من العقوبات ضد سورية «لو اقتضت الضرورة ذلك». وقالوا «نحن مصممون على العمل مع الأطراف الدولية والإقليمية من أجل ممارسة ضغوط سياسية الطابع على النظام» دون تحديد نوعية الضغوط أو العقوبات المقبلة.

وشدد الوزراء على رغبتهم برؤية «حوار حقيقي» يضم كل أطياف المعارضة، معتبرين أن اللقاء الذي جرى قبل أسبوع «لم يكن كافيا» وجدد الوزراء «الإدانة للعنف الذي اتسمت به طريقة رد السلطات السورية على موجة الاحتجاجات»، مشددين على بضرورة أن تقوم سلطات دمشق بتنفيذ وعودها والسماح بدخول بعثة دولية للبلاد، وكذلك السماح بعمل وسائل الإعلام المستقلة سعيا «لنقل صورة حقيقية عن الأوضاع في الداخل السوري».

وحذر الوزراء من تأثير ما يجري في سورية على دول الجوار، مشيرين إلى الاستعداد للتعاون مع هذه الدول في المجال الإنساني لإدارة ملف المهجرين السوريين الذين فروا خصوصا إلى تركيا.

من جهتها أكدت فرنسا أن أعمال العنف التي أدت من جديد إلى مقتل العشرات خلال الأيام الماضية، غير مقبولة، محملة النظام السورى مسؤولية مقتل أكثر من 1500 مدني منذ شهر مارس الماضي، بلجوئه إلى الهروب الدموي إلى الأمام.

وأدانت فرنسا في بيان صادر امس عن وزارة الخارجية بشدة استمرار العنف ضد المتظاهرين السلميين، مؤكدة ضرورة أن يدرك مسؤولو الأمن إنهم سيحاسبون على ما يقومون به من أفعال.

واكدت فرنسا أنها تنوى مع شركائها الأوروبيين تشديد العقوبات التي تستهدف المسؤولين عن أعمال القمع الوحشي في سورية.

وأعربت أيضا عن قلقها البالغ إزاء استمرار القبض على المدافعين عن الديموقراطية، مطالبة بالإفراج الفوري عن كل السجناء ووقف العنف وانسحاب الجيش من المواقع التي تم نشره بها.

دمشق تنفي دعم إيران لها مالياً ونفطياً

دمشق ـ أ.ش.أ: نفى مصدر مسؤول في وزارة النفط السورية صحة الانباء التي تناقلتها بعض وسائل الاعلام حول قيام ايران بدعم سورية ماليا ونفطيا.

ونقلت وكالة الانباء السورية عن المصدر تأكيده ان هذا الخبر عار عن الصحة ولا اساس له على ارض الواقع.

حيث كانت بعض وسائل الاعلام قد تناقلت خبرا حول موافقة ايران على تقديم دعم مالى بقيمة 5,8 مليارات دولار لسورية بقصد تنشيط اقتصادها اضافة الى منحها 290 الف برميل نفط يوميا بالمجان خلال الاشهر التسعة القادمة.

.. وتعترف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية

دمشق ـ أ.ش.أ: أعلن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السورية امس ان الجمهورية العربية السورية تعترف بدولة فلسطين على خطوط الرابع من يونيو لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وعلى أساس الحفاظ على الحقوق الفلسطينية المشروعة.

وقال المصدر في بيان له امس أذاعته وكالة الانباء السورية إن سورية ستتعامل مع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بدمشق كسفارة اعتبارا من تاريخ صدور هذا البيان.

وعلى الاثر، رحب الرئيس الفلسطيني محمود عباس باعتراف سورية باعتبارها خطوة كبيرة تدعم المساعي الفلسطينية للحصول على اعتراف من الامم المتحدة في سبتمبر المقبل.

وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات لفرانس برس في اتصال اجرته معه من اوسلو، ان الرئيس الفلسطيني «يرحب باعتراف سورية ويعتبرها خطوة كبيرة تدعم المسعى الفلسطيني للتوجه الى مجلس الامن واستجابة لدعوة الامين العام للجامعة العربية نبيل العربي».

حبش ينتقد تركيا لتنظيمها مؤتمرات المعارضة ويدعوها لعقد مؤتمر تصالحي عوضاً عن ذلك

العطري ينفي اتهامات الشرع بالتلاعب في أرقام النمو بسورية

انتقد عضو مجلس الشعب السوري د.محمد حبش تنظيم تركيا عددا من مؤتمرات المعارضة.

ودعا حبش في تصريح لـ «الأنباء» تركيا إلى عقد مؤتمر تصالحي يضم شخصيات حكومية سورية وشخصيات من المعارضة.

وأشاد حبش بالتوصيات التي صدرت عن اللقاء التشاوري الذي عقد في سورية مؤخرا تمهيدا للحوار الوطني الشامل، وقال نأمل أن تتحول تلك التوصيات إلى مراسيم وهذا ما وعد به الرئيس بشار الأسد.

وكشف حبش عن مبادرة الطريق الثالث التي ستطلق خلال الأيام القليلة المقبلة، وتهدف بحسب حبش، إلى إنقاذ سورية والقيام بالإصلاح بقيادة الرئيس بشار الأسد، وتحاول أن تسير ضمن ملايين السوريين غير المنتمين سياسيا لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية أو أحزاب المعارضة.

في غضون ذلك، خرج رئيس الوزراء السوري السابق محمد ناجي عطري عن صمته الذي التزم به منذ مغادرته منصبه قبل نحو ثلاثة أشهر ليرد على تصريحات نائب رئيس الجمهورية التي اتهم فيها حكومة عطري بالتلاعب في أرقام نسبة النمو في سورية، وقال موقع سيرياندیز السوري إن عطري خرج عن الصمت الذي «التزم به على الرغم من الهجوم الكبير الذي تعرض له هو وحكومته رسميا وشعبيا، ووصل الأمر إلى حد اطلاق انتقادات شديدة ـ ما أنزل الله بها من سلطان ـ وصلت بالبعض إلى حد الاتهامات الصريحة».

وقال م.عطري، بحسب الموقع «أن النسبة التي تحدث عنها نائب الرئيس وهي 3,5٪ حسب من أسماهم «خبراء» و3,7٪ حسب اتحاد العمال كمعدل وسطي للسنوات الخمسة الأخيرة استندت إلى تقديرات جهات غير اختصاصية ومنها اتحاد العمال، بينما النسبة الحقيقية التي صدرت ـ بعد مغادرة الحكومة السابقة عن المرجعية الرسمية المعتمدة وهي المكتب المركزي للإحصاء ـ كانت 4,9٪ وهي نسبة قريبة مما أعلنته الحكومة والتي قدرتها بأكثر من 5٪ بقليل وكانت نسبة تقديرية قبل انجاز المكتب لإحصاءاته النهائية». ونفى رئيس الحكومة السابق بصورة قطعية ممارسة أي تدخل أو ضغط على المكتب المركزي للإحصاء الذي يصدر أرقامه بصورة مستقلة.

وقال ان الحكومة تعاملت مع الأرقام لبناء خططها وتقييم عملها ولا يتم ذلك إلا بعد مراجعة وتدقيق وتحليل من قبل هيئة التخطيط والتعاون الدولي التي أعطت النتائج نفسها. وأشار إلى أن مدير عام المكتب المركزي للإحصاء ورئيس هيئة التخطيط مازالا على رأس عمليهما في عهد الحكومة الحالية ويمكن سؤالهما عن أي «تلاعب» أو محاولة تدخل من الحكومة أو رئيسها. ويعتقد عطري كما أورد الموقع أن نسبة النمو الفعلية وهي 4,9٪ كما أعلنها المكتب المركزي للإحصاء تفوق بنسبة الضعفين معدل النمو السكاني وهو 2,45٪ وهي النسبة المطلوبة عالميا ليكون النمو مقبولا. وذكر عطري بحقائق تؤكد صحة أرقام النمو وهي أن الناتج المحلي الإجمالي زاد من 20 مليار دولار عام 2003 إلى 60 مليار دولار عام 2010 أي ثلاثة أضعاف، كما أن الصادرات ارتفعت من 4,5 مليارات دولار إلى 14 مليار دولار، كما ارتفع الحد الأدنى للأجور من 3400 ليرة إلى قرابة عشرة آلاف ليرة والتضخم لم يتجاوز 4,4 والبطالة لم تتجاوز 8,9٪ وهي أرقام مثبتة وتؤكد أرقام النمو بصورة منطقية ولو لم يحصل النمو المعلن لما حصلت المعدلات السابقة. وتساءل عن جدوى تهشيم وتهميش ما أنجز خلال سنوات وجهود بلد بأكمله ويرى عطري أن «بعض طالبي الشهرة» يتحدثون وكأن الاصلاح بدأ اليوم متجاهلين مسيرة عشر سنوات بدأت مع تسلم الرئيس بشار لمنصبه.

من جهة أخرى انتقد رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية عمار ساعاتي اللقاء التشاوري الذي عقد مؤخرا بدمشق، وقال في حوار أجرته معه صحيفة الوطن السورية «لي ملاحظات كثيرة على اللقاء التشاوري، فهو يفتقد التكريس الحقيقي للديموقراطية، وملاحظاتي تبدأ من الهيئة التي أعتقد أنها لم تكن موفقة لجهة الانتقاء أولا والإدارة ثانيا، لافتا إلى أن الهيئة كان بإمكانها أن تدعو إلى اللقاء التشاوري شخصيات تمثل الاحتجاجات في الشارع. ورأى ساعاتي أن حل الأزمة في سورية يكون في الحوار وليس في صيغة اللقاء التشاوري.

● دمشق ـ هدى العبود

تونس: عودة التوتر إلى سيدي بوزيد وسقوط قتيل وجرحى واعتقالات

السبسي: الانتخابات في موعدها رغم محاولات إثارة الفوضى

تونس ـ وكالات: أعلن الباجي قايد السبسي الوزير الأول في الحكومة الانتقالية التونسية أن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي المقررة في 23 أكتوبر المقبل ستجرى في موعدها «رضي من رضي وكره من كره»، متهما «مجموعات دينية متطرفة» وأطرافا سياسية لم يسمها بمحاولة «بث البلبلة والفوضى في البلاد» لتعطيل إجراء الانتخابات في هذا التاريخ.

وذكر السبسي (85 عاما) في خطاب توجه به امس للشعب التونسي أن كيانات وأحزابا سياسة غير مستعدة للانتخابات «تواطأت مع أطياف دينية متطرفة وأعدت خطة للإطاحة بالأمن والاستقرار في البلاد وربما التحضير لأعمال إجرامية أخرى»، وأوضح أن تلك الكيانات والأحزاب غير مستعدة للانتخابات وليس من مصلحتها إجراء الانتخابات في موعدها لأن «الانتخابات ستظهر حجمها الطبيعي».

وأضاف أن «عصابات من المفسدين في السياسية وفي (عالم) الإجرام فاجأت» السلطات بارتكاب أعمال إجرامية «في وقت متزامن بعدة مناطق» من البلاد، موضحا أن أعمال عنف استهدفت منذ الجمعة الماضي مقرات أمنية وإدارية وتجارية ومستشفيات.

ولفت إلى أن «كثيرا من الأحزاب لها خطاب مزدوج إذ تقول: لا علاقة لي (بالعنف) ثم تدفع» نحوه واتهم وسائل إعلام خاصة ورسمية «بتغذية الشائعات»، قائلا إن من بينها من «ينادي إلى التشويش وزيادة الطين بلة».

ولاحظ أن النية من «اعتصام القصبة 3» الذي دعا نشطاء مجهولون على شبكة الإنترنت إلى تنظيمه الجمعة الماضي هي «تعكير الجو» العام في تونس قبل الانتخابات.

وجاءت هذه التصريحات مواجهات واشتباكات حيث أفاد مصدر أمني أمس بأن السلطات التونسية اعتقلت تسعة أشخاص في مدينة سيدي بوزيد التي اندلعت منها شرارة الثورة التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، على خلفية احتجاجات وأعمال عنف، شهدتها المدينة في الساعات الاخيرة.

وقد أسفرت الاحتجاجات عن مقتل صبي (14 عاما) برصاص الجيش وإصابة اثنين من المحتجين «بجراح خطيرة» خلال محاولة تفريق المتظاهرين.

وقال المصدر لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن الصبي الذي لفظ أنفاسه الأخيرة فجر أمس بمستشفى سيدي بوزيد جراء نزيف حاد «أصيب برصاصة مرتدة اخترقت يده اليمنى واستقرت في الجانب الأيمن من صدره».

وأضاف أن الجيش «اضطر لإطلاق النار في الهواء ثم في الأرض لتفريق مئات من الشبان هاجموا دورية للجيش ورشقوها بعشرات من الزجاجات الحارقة والحجارة وقطعوا طريقا بإطارات مطاطية مشتعلة».

وقال شهود عيان لـ «د.ب.أ» إن حوالي 400 شاب تظاهروا ليلة أمس الأول في مدينة سيدي بوزيد مطالبين بإسقاط الحكومة الانتقالية التي يرأسها الوزير الأول الباجي قايد السبسي (85 عاما)، وأكدوا أن «العديد» من المشاركين في المظاهرة أصيبوا بأعيرة نارية «مرتدة» لكنهم رفضوا التوجه إلى المستشفى خوفا من ملاحقتهم أمنيا وإحالتهم الى المحاكمة العسكرية.

وذكر شهود أن أحياء في مدينة سيدي بوزيد شهدت أعمال شغب وتخريب وحرق طالت ممتلكات خاصة وعامة بعد الإعلان عن مقتل الفتى ثابت الحجلاوي وتواصلت حتى الساعة الرابعة من فجر أمس بالتوقيت المحلي.

وقامت مروحية تابعة للجيش بتمشيط المدينة بالأضواء الكاشفة حتى الساعة الرابعة صباحا فيما أرسلت السلطات تعزيزات من الجيش تحسبا لتفجر الوضع الأمني في المدينة.

وقد أفاد شهود عيان أن أكثر من 200 شخص في مدينة الرقاب التابعة لمحافظة سيدي بوزيد نظموا أمس ولليوم الثاني على التوالي «جنازة رمزية» للحكومة الانتقالية التي يرأسها الوزير الأول الباجي قايد السبسي (85 عاما).

وقال النقابي كمال العبيدي القاطن بمدينة الرقاب في اتصال هاتفي مع وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن «أكثر من 200 شخص أغلبهم من الشبان حملوا نعشا كتبوا عليه اسم «حكومة السبسي» وجابوا به المدينة مرددين الله أكبر» وأضاف أن هؤلاء رددوا شعارات نددوا فيها بما أسموه «مساعي من الحكومة الانتقالية للتطبيع مع إسرائيل» وبـ«إغراق البلاد في الديون الخارجية»، وتشهد عدة مدن تونسية منذ يوم الجمعة الماضي أعمال عنف واحتجاجات على خلفية استخدام الشرطة القوة لتفريق متظاهرين حاولوا تنظيم اعتصام أمام مقر الحكومة في ساحة القصبة (وسط العاصمة) للمطالبة بإقالة وزيري الداخلية والعدل و«محاسبة رموز الفساد وقتلة الشهداء».

يذكر أن مدينة سيدي بوزيد هي مسقط رأس محمد بوعزيزي الذي احرق نفسه فاشعل شرارة الثورة التونسية التي امتدت الى باقي الدول.

جوبا تطلق عملتها المحلية

السعودية تعترف بدولة جنوب السودان رسمياً

عواصم ـ وكالات: أعلنت السعودية امس اعترافها رسميا بدولة جنوب السودان.

وقال وزير الثقافة والإعلام د.عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيان له عقب الجلسة الأسبوعية التي عقدها مجلس الوزراء برئاسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إن «حكومة السعودية ترحب بقيام دولة جنوب السودان وتعلن اعترافها الرسمي بها واستعدادها لإقامة علاقات ديبلوماسية كاملة معها».

وأضاف أن المملكة تمنت «للدولة الصديقة ممارسة دورها بفعالية كعضو جديد في المجتمع الدولي، وأن يمثل هذا الاعتراف خطوة نحو إقامة علاقات مبنية على الاحترام والتعاون المثمر بين البلدين، والأمنيات لشعب جمهورية جنوب السودان الازدهار والتقدم».

كما تأمل «حكومة المملكة أن تسود علاقة الود والاحترام المتبادل بين الجارتين جنوب السودان وشماله بما يعود بالخير على شعبيهما، وللأمن والاستقرار في المنطقة».

وقال خوجة إن خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «عبر عن تقديره للجهود التي بذلتها قطر لتوقيع الاتفاقية بين جمهورية السودان وحركة التحرير والعدالة لاعتماد وثيقة الدوحة للسلام بدارفور».

في سياق آخر أطلقت دولة جنوب السودان عملتها الجديدة امس وهي جنيه جنوب السودان في تصعيد لخلاف مع الخرطوم بعد انفصالها عن الشمال في التاسع من يوليو.

وأصبح جنوب السودان أحدث دولة في العالم بعد انفصاله بمقتضى اتفاق سلام وقع في 2005 وأنهى حربا أهلية استمرت عقودا لكن الطرفين لم يتفقا بعد على كيفية إدارة قطاع النفط وتقسيم الدين العام وموضوعات أخرى.

ويوجد ما بين 1,5 مليار ومليارى جنيه سوداني متداولة في الجنوب. وقال اليجا مالوك محافظ البنك المركزي لجنوب السودان لرويترز «لقد صدر وأطلقناه. جاء الرئيس صباح امس وغير بعض النقود. يتم تداوله حاليا».

مضيفا أن العملة الجديدة تستخدم بالفعل في شوارع جوبا. ويتم تبديل جنيه جنوب السودان بجنيه سوداني واحد.

وقال مالوك إن الأمر سيستغرق بين شهر وثلاثة أشهر لتحل العملة الجديدة محل الجنيهات السودانية المتداولة حاليا.

وازداد الوضع تعقيدا مع إعلان السودان أنه سيصدر أيضا عملة جديدة فيما وصفه محافظ البنك المركزي السوداني بأنه إجراء احترازي لحماية اقتصاد السودان.

وتعثرت المفاوضات حاليا حول ما إذا كان السودان سيعيد شراء الجنيهات السودانية المتداولة في الجنوب. ويقول السودان إنها ستكون بلا قيمة.